في ختام أعمال المنتدى الاقتصادي اليمني-الأمريكي في عدن

تفاؤل بتشجيع قدوم الاستثمارات العالمية إلى اليمن

المنتدى فرصة لاستطلاع أجواء ومناخات الاستثمار في بلادنا

عدن- أحمد حسن عقربي

■ في بوابة ساحل ابين ومحاذاة للبحر المتلاطم بأمواجه البيضاء وفي الملتقى الرئيسي لبوابة ساحل أبين ونقطة نهاية ساحل بحر صيرة الجميل، وفي قاعة الاجتماعات الكبرى بفندق «ميركيور» بمديرية خور مكسر، المدينة البيضاء، وبحضور قيادة السلطة المحلية ممثلة بالأخ عبدالكريم شائف نائب محافظ عدن والأمين العام للمجلس المحلي، وسعادة نبيل الخوري القائم بأعمال السفارة الامريكية باليمن واعضاء الوفد الامريكي المشارك في اعمال المنتدى الاقتصادي اليمني-الأمريكي وقيادة الغرفة التجارية والصناعية بعدن ممثلة بالأخ محمد عمر عمر بامشموس رئيس مجلس ادارة الغرفة وبمشاركة اكثر من مائتي مشارك من رجال المال والاعمال اليمنيين وممثلي المرافق الاقتصادية المهمة في عدن وبرنامج القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني وصناديق التنمية ورجال الفكر الاقتصادي والمختصين بشئون البيئة والسياحة العامة والبيئة ورجال التخطيط والعمران في عدن وممثلي الاجهزة الاعلامية والصحافة- خرج المنتدى الاقتصادي اليمني- الأمريكي الذي اختتم يوم الخميس الماضي بعدد من الاستخلاصات المهمة ذات الطابع الاقتصادي والاستثماري الشامل التي تهدف بالأساس الى تعميق العلاقات المتميزة بين بلادنا والولايات المتحدة ومن بينها تعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية والعلمية بين حكومتي البلدين الصديقين ورجال المال والاعمال اليمنيين والامريكان التي شهدت بداية طيبة وهي في طريقها الى مواصلة التواصل والتوسيع في المجالات التجارية والاستثمارية، وهو ما افصح عنه الأخ عبدالكريم شائف في الكلمة التي القاها في بدء اعمال المنتدى: ان مجمل الدراسات والبحوث والتجارب التي قدمت الى المنتدى ستعمل على تعزيز جهود السلطة المحلية للانتقال بمدينة عدن الى المنافسة والاستثمار بحكم موقعها الجغرافي والاستراتيجي المميز الذي يجعل منها مركز نمو تجاري واقليمي وعالمي وهو الأمر الذي يسير في خط موازٍ مع ما تتجه اليه الحكومة اليمنية والسلطة المحلية في استكمال انشاء البنى التحتية الاساسية لمدينة عدن لتوفير الشروط الاساسية والمهمة للاستثمار والسياحة في عدن..

فيما عبر السيد نبيل خوري نائب السفير الأمريكي في الكلمة الاستهلالية لبدء اعمال المنتدى عن التفاؤل الكبير الذي تبديه حكومته تجاه الجهود التي تبذلها الحكومة اليمنية في سبيل تنفيذ الاصلاحات السياسية والاقتصادية منوهاً الى الاهتمام والشعور باهمية ومكانة اليمن في العالم والمنطقة وما يشهده من اصلاحات جديرة بالاهتمام وهو الشعور الذي تجسد في مؤتمر الدول المانحة في لندن، والذي سلط الاضواء على اليمن واهميتها في خارطة المنطقة في كل المجالات معبراً عن اعجابه بالاهتمام الذي تبديه الحكومة نحو الشباب الاكاديميين من ذوي الكفاءات والتخصصات العالية الذين تضمنهم قوام الوفد ضمن الفريق اليمني المشارك في مؤتمر الدول المانحة والذين يمثلون الوزارات المعنية من كانوا يعملون بجدية في اعمال المؤتمر، وهذا بحسب تأكيده روح ديمقراطية جديدة تعتمل في اليمن.

وفي سياق تطرقه الى آفاق التعاون المستقبلي بين رجال المال والاعمال اليمنيين ورجال المال والاعمال الأمريكيين، قال: ان رجال المال والاعمال الامريكيين يتطلعون الى نقاط معينة للاستثمار وبناء علاقات تجارية مع رجال الاعمال والتجار اليمنيين فضلاً عن العلاقات الثقافية والتعليمية بين الجامعات اليمنية والامريكية وتوسيع مجال التعاون وتبادل الزيارات في دراسة التعليم العالي بين البلدين، ناهيك عن تبادل الزيارات بين رجال المال والاعمال من كلا البلدين الصديقين، إذ سيجد الجانب اليمني في زيارته لأمريكا شركات تهتم بالامور السياحية والبناء والصناعة.

في حين سيجد رجال المال والاعمال الامريكي الذي سيزور اليمن فرصاً للاستثمار ومناخاً مناسباً ومزايا استثمارية للمستثمرين خصوصاً وان اليمن لديها مناظر طبيعية جميلة وبحر وثروات قابلة للاستثمار.. مُثنياً على الانتخابات التي جرت في اليمن واصفاً اياها انها فريدة في المنطقة خاصة على مستوى رئاسة الدولة لأن الانتخابات في بعض الدول تجرى دون ان تكون هناك مراقبة دولية.

وكان السيد ديفيد بيزلي محافظ ولاية كارولينا الجنوبية السابق من الفريق الامريكي المشارك في اعمال المنتدى قد استعرض الخطة الاقتصادية التي تم تطبيقها في ولاية كارولينا الجنوبية والتي ادت الى قفزات كبيرة في عائدات الولاية، وخاطب المشاركين من الجانب اليمني قائلاً:

سنضع هذه الخطة بين ايدي المختصين في عدن في اطار التوأمة بين ميناءي عدن وشارلستون الامريكي.. مشيراً الى ان ميناء عدن يتشابه في مقوماته الطبيعية مع ميناء كارولينا وبإمكانهم الاستفادة من عمق مياه ميناء عدن.. ومضى يقول: يجب ان نعرف ان تطوير الوضع الاقتصادي سيسهم في رفع مستوى دخل المواطنين ورفد الخزينة العامة بعائدات أكبر.

الأمريكيون يشيدون بالإصلاحات الاقتصادية التي أقدمت عليها الحكومة اليمنية

وفد من رجال المال والأعمال اليمنيين يزور أمريكا مطلع العام القادم

غرفة عدن التجارية تعرض مزايا قانون الاستثمار

الغرفة التجارية والصناعية بعدن ورجال المال والاعمال قدموا آراء عن خصوصية وتجربة الغرفة ونشاطها الاستثماري وفرص الاستثمار ومزايا قانون الاستثمار الذي يشجع على جذب المستثمرين وهو ما أكده رجل الأعمال محمد بامشموس رئيس الغرفة التجارية والصناعية بعدن عن جهود القيادة السياسية ممثلة بالأخ الرئيس علي عبدالله صالح الرامية الى احداث التطور والتنمية بالشراكة مع القطاع الخاص، حيث قال: اننا من خلال الشراكة الحقيقية والفاعلة نسعى الى استعادة ميناء عدن لدوره التاريخي المجيد والذي كان في المرتبة الثانية او الثالثة بعد ميناء نيويورك.

وجود ملحوظ للمرأة اليمنية في المنتدى

ولوحظ من وقائع اعمال المنتدى -الذي كان فيه ايضاً وجود ملحوظ لمشاركة المرأة اليمنية خصوصاً عضوات المجلس المحلي للمحافظة والمديريات والاكاديميات ورئيسات الجمعيات التنموية النسوية اللواتي تنفذن مشاريع تنموية صغيرة- لوحظ ان هناك نقاشات جادة حول تشجيع القطاع الخاص والافراد في زيادة الاستثمار وتحفيز الاستثمار الاجنبي في اليمن الى جانب اهمية الحوار والتواصل بين رجال الاعمال اليمنيين والامريكيين.

وفي هذا الاطار شرح الجانب الأمريكي تجربة كارولينا الجنوبية في تذليل المعوقات التي تواجه الاستثمار واهمها الضرائب حيث حددوا ضرائب بسيطة جداً وثابتة على جميع الدخول وهذا بحسب وجهة نظرهم قد شجع المستثمرين واصحاب المشاريع الصغيرة على ان ينموا استثمارهم وبدون خوف من زيادة نسب الضرائب، ايضاً عملوا ضوابط في هذ الشان بالنسبة لموظفي الدولة في مكاتب الضرائب الذين يتعاملون مع الرأسمال.. واستدلوا ايضاً بان انخفاض ضرائب الجمارك احدى مميزات الجذب الاستثماري للمستثمرين، كما تم الاهتمام بتدريب الشباب واوجدوا فئة واسعة من الشباب ذوي المهارات العالية وفتحوا باب الابداع والبحث بدون قيود وهذه الامور كانت من الاسباب الأساسية لدفع شباب هذه المدينة الى الابتكار.

خطوات اقتصادية يجب اتخاذها

اما السيد ايلينيج من ضمن الوفد الاقتصادي الامريكي فقد نصح فيما يتعلق بالخطوات الاقتصادية الواجب اتخاذها للدفع بالنشاط الاقتصادي في محافظة عدن وميناءها الدولي، بتحرير السوق وجعلها سوقاً حر لتتناغم مع السوق العالمية وهذا بحسب اعتقاده انه سيسهم الى حد كبير في التخفيف من الفساد حيث ان السوق الحرة بحسب وجهة نظرة ستنهي الاحتكار باشكاله المختلفة مما سيمنح التجار فرصة متكافئة للعمل كما انه لن يكون هناك اي مجال للظواهر السيئة في استغلال تراخيص مزاولة هذا النشاط الاقتصادي او ذاك.

تحرير السوق كان بداية الرخاء

وحول الحلول الاقتصادية لاستقطاب الاستثمارات بحسب تجربة مدينته الأمريكية فإن رئيس مؤسسة التعليم الاقتصادي في الولايات المتحدة الامريكية قد حدد مجموعة من الخطوات ابرزها تحرير السوق، وتخفيض الضرائب وايجاد نظام نقد مستقل حتى لا يحدث تضخم وعدم السماح بوجود التعقيدات والعراقيل امام الرأسمال، والزام التجار بالأمانة وعدم خداع المستهلك اذا ارادوا نجاح اعمالهم

مميزات المنطقة الحرة والمطار وقرية الشحن

الجانب اليمني وتحديداً الجهات ذات العلاقة بالمرتفعات الاقتصادية المهمة في عدن تم عرض قانون المنطقة الحرة ومكونات مشروع المناطق الحرة والمزايا التي قدمها قانون الاستثمار في المنطقة الحرة.. في حين قدم المسئولون في مطار عدن الدولي المزايا والتسهيلات التي يقدمها المطار والاتجاهات العامة لمصلحة الطيران المدني بفتح الأجواء عملاً بنظام السماء المفتوحة بحيث يمكن لأية شركة طيران ان تاتي مباشرة الى عدن، وتغادرها الى أي مطار دولي دون شروط.

كما قدمت فرص الاستفادة من قرية الشحن الجوي والمشاريع التي تنوي الدولة اقامتها وربط قرية الشحن بميناء الحاويات بهدف تسريع وتبادل البضائع ونقلها جواً خاصة ان نقل البضائع عبر الجو في تنام متسارع. وتوقع الأخ احمد هادي مدير الغرفة التجارية والصناعية بعدن الذي التقيناه على هامش اعمال المنتدى -بزيارة وفد من رجال المال والاعمال اليمنيين في بداية العام القادم لزيارة ولاية كارولينا الجنوبية التي تجمعها مع عدن وميناء عدن الكثير من اوجه الشبه من حيث انهما ميناءان تتوافر فيهما الخصائص الملاحية والتجارية.. في حين وعد الفريق الاقتصادي الامريكي بتكرار زيارته ورجال الأعمال الامريكيين لعدن لبحث سبل التعاون وامكانية الاستثمار في اليمن. ويرى مدير عام الغرفة التجارية والصناعية بعدن في تقييمه لأعمال المنتدى الذي اتسم بالتنظيم الدقيق لأعماله وحجم المشاركين وتنوعهم من رجال اعمال اوكاديميين ومؤسسات مجتمع مدني ورجال اعلام وصحافة ومشاركة المرأة من يحملن مناصب قيادية في الجمعيات التنموية الصغيرة- انه قد وفر فرصة جميلة للقاء بين رجال المال والاعمال اليمنيين والامريكيين لاستطلاع اجواء ومناخات الاستثمار الموجودة في اليمن حيث ان وجود استثمارات امريكية في اليمن بحسب اعتقاده امر يشجع بقية الاستثمارات العالمية على القدوم الى اليمن، بل لعل ما اكسب هذا المنتدى اهمية هو انه توّج بتوقيع اتفاقية تفاهم مشترك لتوأمة ميناءي عدن وشارلستون.

شيخ بانافع مدير أراضي وعقارات الدولة بعدن

إنجاز ألف عقد صرف كتعويض لملاك المنازل المؤممة

عام ٢٠٠٧م سيتم العمل بتعويضات جميع الملاك

«الميثاق» عيدروس نواجي

أكد الاخ شيخ سالم بانافع مدير عام مكتب أراضي وعقارات الدولة بمحافظة عدن اهتمام فخامة الاخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية بمعالجة قضية المنازل والعقارات التي تم تأميمها اثناء الحكم الشمولي قبل الوحدة المباركة بمحافظة عدن.

□ شيخ بانافع

واوضح لـ«الميثاق» ان توجيهات فخامة الرئيس قضت بعدم تشريد الاسر المنتفعة بعقود شرعية لمساكن أممت على عدد من الملاك وسرعة تعويض الملاك الشرعيين للمنازل المؤممة من اراضي تابعة للدولة وتحمل كافة التكاليف المترتبة على مسحها وتخطيطها وتوفير الخدمات اللازمة وصرف عقود التمليك كتعويض للملاك الشرعيين.

واشار مدير مكتب اراضي وعقارات الدولة بعدن انه تم توزيع مايقارب (الف)عقد تمليك الاراضي كمرحلة اولى للمعوضين من الملاك الفئة الاولى من المسكن الواحد.

وعن المواقع المحددة لهذه الاراضي والخاصة بالتعويض قال الاخ بانافع هي من اراضي الدولة في منطقة البريقة خلف شركة مصافي عدن وتم تحديد مساحتها وتخطيطها من ضمن المخطط العام بالمحافظة وعلى نفقة الدولة وفقاً للتوجيهات الرئاسية قام المهندسون والفنيون التابعون لمكتب اراضي الدولة بعدن وبالتنسيق مع جهات ذات علاقة والاشراف المباشر من قبل قيادة المحافظة ورئاسة المصلحة استطاعت انجاز هذا المخطط المشمول بالخدمات الضرورية كالكهرباء والمياه والهاتف.

منوهاً باعتزام فريق عمل مكتبه بمواصلة العمل وبذل الجهود لانجاز المرحلة الثانية والثالثة لمخططات الاراضي التي حددت كتعويض الملاك حيث يتوقع انجاز المرحلة المتبقية عام ٢٠٠٧م لتعويض جميع الملاك الشرعيين والذي أممت منازلهم لانهاء هذا الملف العالق نهائياً معتبراً ان ماتم انجازه يعتبر خطوة تؤكد مصداقية الترجمة العملية والميدانية للبرنامج الانتخابي لفخامة الرئيس علي عبدالله صالح الذي وعد به ناخبيه خلال حملته الانتخابية بعدن.

فيما يبدو المشهد مألوفاً بمحافظتي الجوف ومأرب

المرأة تقود السيارات رغم الاعتراض والتعليقات الساخرة!!

■كتب/نجيب شجاع الدين

■ تشير قيادة المرأة للسيارات في بلادنا ما بين قبول ورفض وسخرية الكثيرين من الناس الذي يتفقون ان في ذلك ظاهرة جديدة.

ان في جلوس المرأة على مقعد القيادة وان كان عادياً جرأة وخطورة بالغة في ظل الازدحام والتهور المألوف لدينا والمشاكل المتكررة بين السائقين.. كما هو تطاول على حق من حقوق الرجل القادر بطبيعته على تفادي المواقف غير المحمودة عادة.. او الخروج منها بدون تسجيل مخالفة ان كان هو المخطئ.. وفي كلتا الحالتين تقبل الأمر او رفضه فإن طرقات المدن بحالتها المعهودة غير صالحة للنساء المغامرات في حين يقول رجال المرور ان المرأة ترتكب العديد من المخالفات المرورية اكثر من الرجل وتتسبب في مشاكل الاختناق المروري بالرغم من محاولاتها الجادة الالتزام بقواعد السير وبالذات السرعة، اضافة الى ان اغلب النساء ليس لديهن رخصة للقيادة بل تكون الملكية والرخصة عائدة للأب او للزوج.

ومن بين اخطاء السائقات يتذكر احد رجال المرور قيام امرة قبل حوالي خمسة اشهر بدهس ثلاثة من رجال المرور كانوا واقفين امام عمود للكهرباء في جولة شيراتون.

وعلى الرغم من عدم وجود احصاءات رسمية تبين العدد الحقيقي الذي وصلت اليه سيارات النساء في اليمن فإن التقديرات بين ٢٠-٣٠ ألف سائقة، تتركز بحوالي ٦٠٪ في محافظة عدن تليها امانة العاصمة فيما يبدو المشهد مألوفاً في محافظتي الجوف ومأرب بالنسبة للمرأة.

عيب!!

أما في أمانة العاصمة تقول الأخت سعاد مدرسة انها تتعرض للسخرية والكثير من العبارات اللاذعة كونها تمتلك سيارة.. واضافت ان المجتمع اليمني لا يتقبل هذا الامر ويعتبره عيباً!! ولهذا ينظر اليها البعض بدونية.. فماذا تبقى للرجال اذا كانت المرأة تقود السيارة وتخرج بها الى حيث تشاء؟

في جولة الجامعة سألت احدهم عن رأيه وهو يرى امرة تنتظر كغيرها السائق تغير لون الاشارة فقال: «سيارة وتلفون سيار.. لم يعد هناك سوى الجنبية والشال: يا اخي التساوي ليس هكذا ابداً هذا انحلال اخلاقي.. ويقول آخر عجائب.. كيف يسمح رجل لزوجته أن تقود سيارة؟!».

ويعلق ثالث على الموضوع قائلاً: في كل دول العالم النساء يقدن سيارات إلاّ عندنا، لأننا شعب متخلف يرفض التطور، ويقاطعه احدهم للرد: حتى وان تطورنا فقيادة المرأة للسيارة يتنافى مع العادات والتقاليد وعندنا المرأة لا تخرج إلاّ ومعها محرم.. صح.. كلامك صح وكان التأييد للرأي الأخير.

وبين الرفض والقبول.. المرأة مكانها البيت، او مقعد سيارة.. تظل المرأة تسير في طريق الاعتماد على النفس وخوض غمار الحياة.. تشارك الرجل في مقاعد العلم والتعليم.. والعمل.

إشهار تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام ٢٠٠٥م

النساء يحققن مكتسبات لكنهن لم يحققن إمكانياتهن الكاملة في المساهمة

التقرير يشيد بالتقدم الجزئي نحو المساواة بين الجنسين.. ويدعو إلى تغيير أوسع وأعمق

عبدالفتاح الأزهري

■ ركز تقرير التنمية الإنسانية العربي للعام ٢٠٠٥م والذي دشن (الخميس) على جملة من القضايا ذات الحساسية فيما يتعلق باوضاع المرأة العربية التي تصاعدت الخلافات بشأنها في الفترة الأخيرة في قضايا عدة مثل الحجاب وولاية المرأة والنظرة المتدنية نحوها، إضافة إلى تهميشها وعدم صعودها إلى مراكز القرار.

ونشر التقرير تحت شعار (نحو نهوض المرأة في الوطن العربي) وهو الرابع من سلسلة التقارير الإنسانية التي يصدرها البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة..

وأكد الأخ عبدالقادر باجمال رئيس الوزراء في كلمته يُعيد إشهار التقرير حاجة النصف الآخر (المرأة) إلى تركيز واهتمام أكبر من الحكومات والمجتمع ومنظماته المدنية.. مشيراً إلى ان ذلك لن يتحقق إلاّ بإيجاد ثقافة مجتمعية تصب في هذا الاتجاه فضلاً عن ضرورة تحقيق وإيجاد ديمقراطية واسعة تشمل الأسرة والمجتمع بأكمله، إضافة إلى توسيع دائرة الحوار بجدية حول قضايا المرأة وحقوقها الإنسانية.

من جانبها أكدت معالي السيدة أمة العليم السوسوة مساعد الأمين العام للأمم المتحدة- مدير المكتب الإقليمي للدول العربية ان البرنامج الإنمائي والمكتب الإقليمي يهتم بالحوار الدائر في أرجاء الوطن العربي حول قضايا التنمية.. مشيرة إلى أن التقرير قد شمل القضايا الأكثر أهمية في هذا السياق، كما طرح رؤية شاملة من شأنها «فك الاغلال التي تكبل مسيرة التقدم فيها..».

وأكد تقرير التنمية الإنسانية على أن «نهوض المرأة يعني في جوهره التكافل الكامل للفرص بين المرأة والرجل في اكتساب وتوظيف القدرات الإنسانية».. إلى جانب ضمان حقوق المواطنة للنساء على قدم المساواة مع الرجال.. والاقرار بالفروق بين الجنس واحترامها، فليس من المقبول استخدام هذه الفوارق بين الذكور والإناث لدعم نظيرات اللامساواة والتفاوت أو أي شكل من اشكال التميز.

وقدم التقرير الذي يعطي منطقة العالم العربي صوراً متباينة للنجاحات والاخفاقات في مجال حقوق المرأة باختلاف الظروف السياسية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية، الأمر الذي حال- بحسب التقرير- دون تصنيف هذه الدول كجهة أفضل أداء في حقوق المرأة.

وتركز النجاح الأكبر في مجال التعليم بينما سجل الاخفاق الأكبر في مجال المشاركة السياسية، ولايشكل التقرير الجديد مسحاً شاملاً لكل أوضاع المرأة في العالم العربي.. لكنّه خطوة رئيسية في طريق وضع اليد على مكمن القضايا الرئيسة الخاصة بالمرأة وسيكون هذا التقرير الأخير ضمن سلسلة أربعة تقارير بدأت في العام ٢٠٠١م..

الحصص المقررة للمرأة زادت عدد النساء في البرلمانات لكن دور المرأة في الحكومة ومراكز القرار مازال مشروطاً وتجميلياً

ويؤكد البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة عزمه على استكمال إصدار تقارير التنمية الإنسانية، وسيتوقف البرنامج قبل إصدار التقرير التالي (الخامس) حتى يتم ترجمة وتنفيذ توصيات التقارير الأربعة.

ويهتم البرنامج الإنمائي والمكتب الإقليمي للدول العربية الحوار الدائر في أرجاء «بوس» عربي حول قضايا التنمية ويبذل المؤلفين جهوداً كبيرة ويركزون على القضايا الأكثر أهمية وخطورة في مجتمعاتنا، وطرح رؤية من شأنها فك الانحلال التي تكبل مسيرة التقدم فيها.

واستعرض التقرير عدداً من العقبات والتحديات الأساسية التي تعيق تحقيق المرأة لاقصى قدراتها الإنسانية في الحياة العامة، ذلك أن عوامل ثقافية وقانونية واجتماعية تقف حائلاً دون حصول المرأة على التعليم والخدمات الصحية وفرص العمل والمساواة في المواطنة والتمثيل في الحياة العامة.. أما في الحياة الخاصة فإن التقرير يرى أن أنماط التنشئة التقليدية والممارسات التمييزية داخل الأسرة وقوانين الأحوال الشخصية، وتتضافر كلها لتعزيز استمرار اللامساواة والقهر ضد المرأة.

وأشار التقرير إلى ما تحقق من تقدم نحو المساواة بين الجنسين أمام القانون.. واستشهد بنتائج استطلاعات الرأي العام التي تؤيد إقرار المساواة في الحقوق والحريات.. كما ان ثمة دلائل على التقدم في قوانين العمل في كثير من البلدان التي تمنح المرأة الحق في تقاضي الأجر الذي يساوي ما يتقاضاه الرجل لقاء نفس العمل.

ويعتبر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي هذه التقارير من المعالم المهمة لمحاور المناقشات وللمداخلات المتصلة بالتنمية الإنسانية في الوطن العربي.. كما يحرص على ترجمة التوصيات التي طرحتها هذه التقارير على أرض الواقع.. ولتحقيق هذا الغرض اسهمت تقارير التنمية الإنسانية العربية في إثراء البرامج التي يتولى تنفيذها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في المنطقة.